معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

الدكتور عبد الستار قاسم

مشاركة المرأة الفلسطينية سياسيا تبدو حتى الآن غير متناسبة مع الدور الذي من المفروض أن تلعبه المرأة على المستوى السياسي. تزدحم فلسطين بالنشاطات السياسية والأحداث التي تتطلب استنفارا سياسيا على مختلف المستويات ومن كافة الفئات، إلا أن المراقب لا يرى حشدا حيويا يسد كل الفراغات السياسية والثغرات، وبالتحديد لا يجد ذلك التجاوب النسوي المتحفز دائما للعب الأدوار المتوقعة. هذا لا ينفي المشاركة البتة، وإنما يشير إلى عدم ارتقاء الأمر إلى المستوى الذي يمكن أن يتوقعه المراقب السياسي أو الاجتماعي.

لماذا هذه الثغرة بين دور المرأة المتوقع سياسيا وما تقوم به فعلا من مشاركة سياسية؟ بالتأكيد تتعدد الأسباب وتتنوع، وتتوزع على أبعاد تربوية واجتماعية واقتصادية، الخ. تحاول هذه الورقة البحث عن تلك الأسباب أو المعيقات التي تحول دون الإمساك بذلك الدور المتوقع، وذلك كتشخيص للواقع يساعد المخطط على اتخاذ الخطوات العلاجية. هذا التشخيص عبارة عن محاولة تضاف إلى محاولات أخرى، إنما لا بد من إتمامه بالقرارات المناسبة للقضاء على الأسباب والانطلاق نحو الحالة الصحية المنشودة.

يلاحظ القارئ أن هناك ازدحاما بالمعلومات في هذه الورقة وفي تصنيف العوامل التي تشكل معيقات لدور المرأة الفاعل. يعود السبب إلى أن هذه الورقة مخصصة لندوة علمية وليس لكتبة كتاب. الموضوع الذي نحن بصدده بحاجة إلى أبحاث علمية كثيرة تقوم على أسس مهنية تتعدى الندوات العلمية السريعة.

تعريف المشاركة السياسية

تختلف الاجتهادات وتتنوع حول معنى المشاركة السياسية. كثيرون من علماء السياسية الذين حاولوا صك تعريف جامع شامل، لكن معيارية التعبير تحول حقيقة دون الإطلاق. لكنه ليس من الصعب أن يجد الباحث الكثير من نقاط الالتقاء بين مختلف التعاريف، بخاصة فيما يتعلق بكلية الفكرة. حتى أن الالتقاء قائم أحيانا فيما يخص التفاصيل. المتتبع للتعريفات يجد أن كل باحث يركز على فكرة معينة دون أخرى، أو على زاوية محددة من زوايا المشاركة السياسية. لكن المؤلفين وعلماء السياسة يجمعون على أن المشاركة أساسية وضرورية في عملية بناء الأمم في مختلف مجالات وميادين الحياة. الأمم القوية هي التي تفتح الأبواب أمام مشاركة كل قطاعات الشعب، بينما تلجأ الأمم الضعيفة إلى تجيير الناس وإلحاقهم بأشخاص وقيادات.

في هذه الورقة، وبما أن الحديث يتركز على المشاركة السياسية، يتم اعتماد التعريف التالي: المشاركة السياسية هي كل عمل عام واع يهدف إلى إحداث تغيير على المناخ السياسي القائم بهدف تطويره تحسينا نحو التقدم في حشد الطاقات لمواجهة تحديات داخلية أو خارجية ولبناء فردي ومؤسسي بهدف التقدم في الأداء السياسي على المستويات الرسمية وغير الرسمية، الفردية والجماعية، الخاصة والعامة.

يشترط هذا التعريف الوعي لأن نشاطات الإنسان غير الواعية تندرج في كثير من الأحيان ضمن النشاط السياسي. بل أنه من المحتمل أن كل نشاط إنساني بغض النظر عن نطاقه وأبعاده يأخذ النكهة السياسية بسبب انعكاسه في النهاية على الحياة العامة. حتى أن امتناع الشخص عن مشاركة

الناس مثلا في أفراحهم له انعكاس سياسي لأنه يضعف الروابط الاجتماعية مما ينعكس سلبا على صلابة الموقف السياسي. الإنسان دائم الحركة ولا يتوقف، ولكل حركة مساهمة في مجمل النشاط العام، لكن المشاركة السياسية الواعية تفترض أن الإنسان يقوم بها بوعي وعن سابق معرفة ولغاية محددة وهي التطوير تحسينا. ويشترط التعريف العمل العام وليس العمل الخاص على الرغم من تأثير العمل الخاص على العام. أي أن قيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل واردة في التعريف. وواضح أيضا أن المشاركة تهدف إلى حل مشاكل وإلى التقدم في آن واحد.
ويفترض التعريف أن التغيير في المناخ السياسي لا ينعكس على السياسي فحسب وإنما على كل الأنسجة الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية للمجتمع. أي أن المشاركة، حتى لو كانت ضمن السياسي، تنعكس حتما على البنى الأخرى في الدولة أو المجتمع. ولهذا فإننا عندما نتحدث عن أي مشاركة عامة من أي نوع لا نغفل التأثير الضمني والصريح على مختلف القطاعات.

المعيقات أمام مشاركة المرأة الفلسطينية

لكل مجتمع عاداته وتقاليده وأساليبه التربوية والتعبوية ونظراته في توزيع الأدوار. تتطور هذه العادات والتقاليد على مدى سنين قد تصل إلى مئات وآلاف وتترسخ على أنها قوانين غير مكتوبة لكنها محترمة وتعبر عن الحقيقة أو على الأقل عن السلوك الصحيح. ينطبق هذا على كل المجتمعات سواء كانت في الشرق أو الغرب، متقدمة أو متخلفة، كبيرة أو صغيرة، قبلية أو مؤسساتية، الخ. ولكل مجتمع همومه ومشاكله التي تتدخل فعلا في توزيع الأدوار وتحديد السلوك. منها ما يؤدي إلى حشد واسع للطاقات والجهود، ومنها ما يؤدي إلى التثبيط وضعف الهمة. وكلما ادلهمت الأوضاع، من المتوقع أن يرتفع الحشد وتقل المثبطات وترفع الحواجز من أمام المبادرات والمشاركات وحشد مختلف الفئات.
لا يختلف المجتمع الفلسطيني عن باقي المجتمعات في صناعته الزمنية للعادات والتقاليد، ولا يختلف في سعيه نحو تحديد أدوار بناء على تصورات مسبقة. ضمن الخصوصية الفلسطينية التي لا يمكن فصلها أو عزلها عن العربية عموما، تبرز هذه الورقة المعيقات التي تعترض مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل العام، وتركز على المعيقات الذاتية، معيقات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، ومعيقات العمل السياسي. لكن بداية أضع الأرضية التالية:

أرضية الطرح

يثور السؤال باستمرار حول وضع المرأة في المجتمع العربي عامة والفلسطيني خاصة والدور العام الذي تلعبه، أو المسموح لها أن تلعبه. تتعدد الاجتهادات حول الموضوع. هناك من يقول مثلا أن المرأة تحتاج إلى قانون يحميها سواء كان نظاميا أو شرعيا وإلى توعية به لتتمسك به دفاعا عن حقوقها وأدوارها. لكن السؤال حول أهمية القانون يطرح نفسه إذا كانت المرأة تخشى المبادرة وتتردد في اللجوء إلى المؤسسات الشرعية والقانونية. ماذا ينفع القانون امرأة لا تستطيع تحدي واقعها، وتخجل من رفع عينيها في وجه من يعتدي عليها وعلى حقوقها؟ القانون لا قيمة له إن لم تتوفر قوة تدعمه، ويبقى بهيميا إذا لم تتوفر عناصر اللجوء إليه. فمثلا ينص الشرع الإسلامي أن للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث عن الوالدين، لكن ثبت أن العادات أقوى من شرع الله. فإذا كان شرع الله لا يستقطب الالتزام، فكيف بشرع وضعي يتعرض للانتهاكات حتى من قبل واضعيه؟
ربما تكمن المشكلة أساسا في الجذور التربوية. إذا كان المرء تربويا مغيبا وفاقدا لذاته ولا يشعر بتقدير لشخصه، فإنه لن يقدر على الوقوف مع نفسه/ا. أما إذا أنشئت المرأة على الإحساس

بالوجود وتقدير الذات والآخرين، فإنها لن تفرط بحق ولن يجرؤ أحد أن يعتدي على حقوقها إلا اعتداء الظلام، أي ذلك الاعتداء اللصوصي الذي يمكن أن يتعرض له أي شخص. أي أنه من المحتمل، بل من الوارد جدا أن التربية تأتي قبل القانون، وهي شرط مسبق لإقامة قيم الحق والعدل بوعي والتزام. ولهذا هناك حاجة لوجود إنسان يفهم نفسه ويعي طاقاته وقدراته قبل أن يعي القانون، وإلا فإن أي وعي يتطور خارج هذا السياق يبقى نظريا ومن الصعب تطوره إلى قيم عملية وممارسة فعلية. هذا يدعونا إلى القول أن مشكلة المرأة العربية هي مشكلة الإنسان العربي، وأن الوطأة التي تثقل كاهل المرأة هي ذاتها، ولو بكثافة أقل قليلا، التي تثقل كاهل الرجل، وتحشر الاثنين في زاوية من الخوف والضعف وفقدان الثقة.

تعتبر مشكلة إلغاء الفرد من أهم المشاكل التي تعترض الإنسان العربي، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. المحاولات التربوية والسياسية والاقتصادية والإلحاقية التي تستهدف الفرد كثيرة ومتنوعة، وهي جميعها تعمل على تجييره وقهر ذاتيته وتحويله إلى تبعي لا يقوى على القيام بالتصرفات والسلوكيات المبدعة والخلاقة. هذه المشكلة تبدو عميقة بعمق أغلب الحقب التاريخية المعروفة لدينا، وهي تأخذ ملامحها من الترتيب القبلي للمجتمع وما يرافقه من عبادة الشخوص القيادية. هذا مسألة يحتاج استجلاؤها جهودا بحثية مكثفة وبرامج بحثية مدعومة ماليا.

تركز الأمم على فتح الأبواب واسعة أمام الفرد، رجل وامرأة، شاب وشابة، ليرى نفسه/ا من خلال أعماله/ا، ولتدبر الطريق نحو الإبداع اكتشافا واختراعا، ومن ثم التفاعل مع الآخرين إيجابيا للنهوض بالفرد والأمة على حد سواء. لقد أيقنت العديد من الأمم أن تقدمها في مختلف الميادين عبارة عن محصلة التفاعل الديناميكي بين مختلف عناصر مقوماتها وعلى رأسها الأفراد، وأن حريتها في النهاية من الضغوط الداخلية والخارجية متناسبة تماما مع شعور الفرد بحريته ورغبته في الدفاع عنها. أما الأمة التي ترغب البقاء في الحضيض ومتهاوية أمام الضغوط، بوعي أو غير وعي، فتحرص على سلب الحريات والتأكيد على تبعية الفرد لقوالب متوارثة لا علاقة لها بالمستقبل.

يحاول الكاتب في هذه الورقة أن يشخص بعض المشاكل التي تعيق مشاركة المرأة في العمل العام أو في القضايا السياسية، أي تكبح حريتها وتمنعها من ممارسة شخصيتها بالطريقة التي تراها نافعة لها ولغيرها. علما أن المرأة لا تعاني من ضغوط الأحرار أو قواعد السلوك الخلاق، وإنما تعاني أساسا من قهر مقهورين وتبعية تابعين. إنها حلقة من حلقات متصلة من المقموعين، والهدف هنا هو تشخيص وضعها ضمن وضع غير صحي وليس ضمن وضع يواجه فيه الأحرار آخرين مقيدين. والمعنى أن قضية المشاركة النسوية في الأعمال السياسية لا تنفصل عن قضية المجتمع ككل بكل فئاته، وأن كثيرا من الجدل المنحدر أدناه ينطبق على المرأة كما ينطبق على الرجل.

المعوقات الذاتية: الاغتراب

لا توجد بالتأكيد لدى المرأة العربية معوقات ذاتية جينية مبنية في التركيب الجسدي تختلف عن معوقات قد تكون موجودة أصلا في البناء الخلقي للإنسان. إن وجدت معوقات خلقية فهي معوقات كونية لا تخص العرب فقط. ولهذا فإن الحديث عن المعوقات الذاتية يتعلق فقط بالتربوية البيئية التي تصنع أنماطا سلوكية ناجمة عن قناعات تحول دون المرء والقيام بمهامه ونشاطاته بالطريقة الصحية. المعوقات الذاتية لدى المرأة مبنية تربويا وبيئيا وليس جينيا، كما هو الأمر حقيقة لفعل الأنماط التربوية والاجتماعية لدى مختلف المجتمعات.

أهم ركن في المعوقات الذاتية وكما تناوله فلاسفة العالم والأديان عبر الحقب التاريخية المختلفة يتم التعبير عنه بمصطلح الاغتراب أو عبادة الآخرين. الاغتراب هو أهم عوامل إضعاف الإنسان ومعناه أن المرء يكون منفصلا عن ذاته ولا يستطيع أن يقرر أمره بنفسه، ويُطوَّع أداة بيد الآخرين أو أنماط سلوكية معدة له مسبقا. الشخص المغترب هو الذي لا يملك ذاته ولا يسيطر على نفسه، وإنما يسيطر عليه الآخرون ويتحكمون بسلوكه ومصيره وبقوته وأسباب معيشته. وكما قال أحد الفلاسفة، إنه في بيته وليس في بيته ولا يشعر أن البيت بيته، وفي وطنه وليس في وطنه ولا يشعر أن الوطن وطنه، إنه لا يلوي على شيء ولا يملك من الأمر شيئا، بل هو مطية للآخرين ولا يأخذ منهم إلا ما يُمنح له.
أتت الأديان لتقول للناس أنها أتت لتحررهم من عبادة الطغاة وتوجههم نحو ربهم الذي خلقهم، وركزت على تحرير الإنسان من مسألة الخوف على الحياة وعلى الرزق لتمكينهم من السعي بثبات نحو التحرر من الظلم نحو التقدم. أما الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو والأكويني وهيجل وماركس وتولستوي فركزا على حرية الإنسان من مختلف المعوقات التي تدفعه لأن يدين للآخرين أو إلى قوالب سلوكية محددة مصنفة مقبولة وغير مقبولة. ذلك لأن قناعتهم انطلقت من التقدم لا يصنعه إلا الإنسان الحر، وأن خلاص الإنسان من الاغتراب أمر لا مفر منه.

في ظروف الاغتراب، يكون المرء:
أولا: عاجزا ولا يدرك مدى قواه وقدرته على إحداث الفعل؛
ثانيا: متلقيا للأوامر وغير متحدّ، إنه يفعل ما يؤمر؛
ثالثا: غير قادر على الأخذ بزمام المبادرة، وينظر إلى نفسه أنه موضوع الفعل وليس صانعه؛
رابعا: لا يدرك حقوقه، وإن أدركها فإن إدراكه لا يتعدى المعرفة النظرية التي لا تجد طريقها نحو الفعل الذي يقود إلى التغيير. وإن كان مدركا فإنه يعي مدى الأضرار التي يمكن أن تلحق به إن هو بادر إلى فعل نحو التغيير؛
خامسا: المغترب عن نفسه يسلم أمره لقوى خارجة عن ذاته، ويعتبر أن القوى الخارجية هي التي تحدد مسار الأحداث وسير التطورات. إنه دائما يعتبر نفسه أداة الظروف والأحداث ولا طاقة له على صنع الحدث؛
سادسا: هاربا من الحقيقة وملتجئا نحو الأوهام والغيبيات علّ في ذلك ما ينقذه أو يغير من أحواله. تكثر طقوسه الدينية ويزداد تأكيده على مسؤولية الخالق أو الملائكة أو الأولياء عن الأوضاع التي آل إليها.
سابعا: غارقا في أزمات نفسية وتناقض داخلي ومزاجية متقلبة لا تستند على أسس منطقية، وتائه لا يجد له لنفسه مكانا.
هنا لا بد من التوضيح أنه في هذا المجتمع الذي يعاني من مشاكل اغترابية أنني لا أقصد الإيمان وإنما اللجوء. الإيمان يقود إلى الفعل والمبادرة، أما اللجوء فيقود إلى التواكل والمزيد من التسليم والطلب من القوى الخارجية تحويل الحال إلى ما هو أفضل. علما أن قواعد الإيمان تقول أن"الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

أثر الاغتراب على المرأة
الاغتراب آفة واسعة الانتشار في المجتمع العربي ويؤثر بصورة خطيرة على المرأة العربية ونشاطاتها واستعدادها للمشاركة السياسية أو في العمل العام. سأبين مواصفات هذه الآفة لاحقا، لكن الآن أضع بعض النقاط التي تميز مجتمع الاغتراب، والتي تنعكس على وضع المرأة:

أولا: الإخفاق على المستوى العام على مختلف صعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية. مجتمع الاغتراب يفشل في تحقيق تقدم جوهري وذي بال، ويبقى ضمن دائرة التمني والأدعية بقدوم أيام أفضل من التي يعيشها، لكن ذلك يبقى مجرد تمنيات تصطدم في النهاية بمزيد من التدهور النفسي والمعنوي مع الأيام؛

ثانيا: التفكك الاجتماعي والنزوع نحو الفردية على حساب المصلحة العامة، فينتشر الفساد ليشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتتوتر العلاقات بين الناس. تنتشر في هذا المجتمع الرشاوى والمحسوبيات والرذائل المختلفة مثل الاستهتار بالحق العام والحقوق الفردية. في هذا المجتمع يصبح اللص مسؤولا، والمرتشي قاضيا، والساقط أخلاقيا مربيا، والجبان قائدا، والجاهل معلما؛

ثالثا: انتشار التوتر واحتداد المزاج الشخصي واستفزاز الأعصاب. الحياة غير مريحة على مختلف المستويات حتى لو تمتع المرء بكل النعم المادية. تغيب قيم الحب والجمال إلى حد بعيد لصالح قيم التشويه والقبح والكراهية والحقد. أما الفضيلة فتنقلب إلى فهلوة، وتصبح الرذيلة عملا حميدا يأتي بالخير على فاعلها؛

رابعا: استقواء القوي على الضعيف بحيث يبدو المجتمع كهرمية مدوسة تتدرج حسب موقع الشخص. أما رأس الهرم فهامته مسحوقة من دوس القوى الخارجية. في هذا المجتمع، أضعف الناس هم الأطفال والنساء؛

خامسا: اكتساب الأسرة لصفات المجتمع. تزداد المنازعات الأسرية ويزداد التسيب الأسري وتنتشر حلقات القيل والقال التي من شأنها الإساءة على العلاقات بين الأسر وبين الأفراد؛

سادسا: تحول انشغال الناس بالقضايا العامة إلى لغط وشعارات ضمن منطق انفعالي يبتعد عن التفكير العلمي. وغالبا يخالف السلوك الأقوال.

أثر هذه الصفات الاجتماعية على المرأة:

ضمن هذه الصفات الاجتماعية، من المتوقع أن يكون المرء بصورة عامة، والمرأة بصورة خاصة قد اكتسب الصفات التالية:

1- الهزيمة الداخلية التي تكبح قدرتها على الوعي بطاقاتها وإمكانياتها ودورها في المجتمع؛
2- عدم التفكير بهزيمة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والخارجية لأن المهزوم داخليا لا يملك مقومات الانتصار على ما هو خارج نفسه. لا تظن المرأة في هذه الحالة أنها تملك قوة يمكن أن تتطور نحو مواجهة الظلم أو إحراز التقدم على المستوى العام. كثيرا ما يُسمع من النساء عبارة استنكارية مفادها"ماذا أستطيع أن أفعل" كتعبير عن الهزيمة؛
3- تنحدر رغبتها في التعاون والعمل الجماعي لأن التعاون في المجتمع لا يأخذ القيمة المطلوبة والتي تحفز للعمل مع الآخرين. يأخذ التعاون في هذه الأوضاع صبغة المصلحة الخاصة، وتسود بين المتعاونين روح التنافس الإسقاطي والتآمر ضد بعضهم بعضا. الإسقاط هو أسلوب رئيس في نفي الآخر وتأكيد الذات بدل أن يكون الإنجاز سيد التمييز بين الجهود؛
4- تفقد المرأة الاحترام الذاتي إلى حد كبير لمعرفتها المسبقة بأن المجتمع لا يعترف بأنها صاحبة رأي يمكن الدفاع عنه؛
5- تركيز الأنانية كتعويض عن الإيثار غير المسموح به من خلال النشاط العام. إن لم تستطع المرأة أن تعبر عن ميلها نحو خدمة الصالح العام، فإنها كأي شخص في المجتمع تتحول نحو خدمة المصلحة الخاصة والتي تنمي الأنانية؛

6- مهادنة الشر والظلم والقسوة والاستغلال نظرا للشعور بالعجز، ونقل هذه المهادنة أو المسايرة إلى الأطفال. وفي الغالب تجد المرأة أن الأمن الذاتي مرتبط بمثل هذا السلوك إدراكا منها أن التحدي يعرضها وأطفالها للانتقام.

هذه الصفات جميعها تشكل معوقات ذاتية عند المرأة. إنها معوقات مبنية في الأسس الاغترابية للبنية النفسية والتربوية للمرأة. قد لا تكون المرأة واعية لهذه الأمور، وهي في الغالب كذلك، لكنها تبقى خاضعة لها على اعتبار أن ما تعيه يشكل الحقيقة أو أسس السلوك الصحيح والقويم في المجتمع. هذه صفات تنزع عن المرأة عوامل الثقة بالذات واتخاذ زمام المبادرة وتبقيها ضمن عبوديتها الاغترابية غير الواعية. أي أن الكوابح قائمة وموجودة تعبر عنها المرأة في كثير من الأحيان وكأنها معتقدات.

معيقات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني

على الرغم من أن الاغتراب هو نتاج الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، إلا أنه لا يمنع وضع بعض النقاط الرئيسة التي تميز الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني والذي يؤثر في النهاية على دور المرأة المشارك في العمل السياسي أو النشاط العام. فيما يلي بعض هذه النقاط:

أولا: المجتمع العربي ما زال بصورة عامة مجتمعا تسلطيا فوقيا يفسح مساحة ضيقة لممارسة الحرية. التركيبة الاجتماعية ما زالت هرمية تقوم على التسلط والتفرد وتبعية الآخرين. هذا القول ليس مطلقا، لكنه في الغالب صحيح ويصف الممارسات في القطاعات الأوسع من المجتمع. التسلط قائم على مستوى الأسرة والشارع والمؤسسة الرسمية وغير الرسمية. الأب يمارس تسلطا على أفراد الأسرة، والمدير على المعلمين، والمعلمون على الطلاب، والمسؤول على الموظفين، والموظفون على المواطنين، وهكذا. وبالطبع هناك الآمر الناهي وهو الحاكم الذي يحيط عقله بكل شيء والذي خلقه الله هبة للشعب. روح العمل كفريق ضمن رؤية جماعية ما زالت غير موجودة، ولو ليس بالمطلق في مؤسساتنا الرسمية وغير الرسمية، وحتى على مستوى العلاقات الخاصة.

لهذا التسلط جذور أذكر منها:

أ- التراث القبلي للمجتمع العربي والذي يرى في الشيخ أو كبير القوم صاحب السلطان وفي الرعية السمع والطاعة. هذا التراث أفرز ذهنية قبلية ترى في المصلحة الخاصة معيارا للحكم على الأشياء، وتغيّب المصلحة العامة كما تغيب الآخرين وآراءهم إلا إذا توافقت العامة مع الخاصة؛

ب-حب السلطان والذي تنميه العقلية القبلية. شيخ القبيلة يتمتع بالهيبة وبحبوحة العيش، وهو محط حسد الآخرين. وحيث أن الآخرين محرومون من السلطان، فإنهم سرعان ما يتجبرون بالآخرين حال إمساكهم بموقع فيه سلطان. أي أن المرء يعكس عقده النفسية المتولدة عن قمع الآخرين له بقمع الآخرين إذا سنحت الفرصة. وواضح أن حب السلطان في المجتمع العربي لا يعبر عن قدرة على إدارة شؤون الناس، وإنما عبارة عن مرض يفرغ المرء من خلاله عقده النفسية وأزماته الداخلية؛

ت- حب المفاخرة والاستعراض. العقلية القبلية عنصرية تؤمن بالتفوق على الآخرين وإشعارهم بدونيتهم وعدم قدرتهم على مطاولة السادة. ولهذا يكتسب المرء في المجتمع القبلي حب الاستعراض ليثبت أنه مهم وقادر. إنه يحيط نفسه بهالة من الأهمية الزائفة من خلال التحدث ببطولاته الوهمية وعظمة أجداده وجذوره العائلية الشريفة.

ثانيا: ما زال التخلف ينخر المجتمع في فكره وممارساته. وفيما يلي ملامح هذا البعد:

أ- تخلف التفكير العلمي والمنهجية العلمية والاعتماد على المنتج العلمي للأمم الأخرى. التفكير السحري والمتمني يطغى في كثير من الأحيان على التفكير العلمي والمنهجية العلمية في معالجة المشاكل والتغلب على الهموم. جامعات كثيرة وشهادات بأعداد هائلة، لكن الإنتاج العلمي ضعيف، والعلماء يندرون؛

ب-الاعتماد على الأمم الأخرى في اختراعاتها وإنتاجها. المجتمع العربي مجتمع طفيلي ويعتمد على ما أحرزه الآخرون من تقدم تقني وإنتاجي؛

ت- تخلف البنية الاجتماعية وتمسكها بتقاليد وعادات تكبت الإنسان وتقهره وتلغي ذاتيته. تتبنى البنية الاجتماعية مفهومي العيب والحرام وتمعن في توسيع نطاقيهما وذلك للمحافظة على الوضع القائم غير المريح إلا للسلطة المتنفذة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو دينية. أدى هذا إلى:

1- تكريس تبعية الإنسان للتقاليد والعادات، وتكريس تسلط الهرمية الاجتماعية؛

2- سلب حرية الإنسان وشل تفكيره ومحاصرته بقوالب جامدة في مختلف ممارساته؛

3- اعتبار الإبداع دربا من دروب البدع الذي يعكر صفو المجتمع وحسن سيره؛

4- سلب المرء مرونة الحياة الاجتماعية وتقييده بممارسات وطقوس متوقعة منه مسبقا؛

5- تفريغ الدين الإسلامي من محتواه الحركي الحيوي وتحويله إلى ممارسات شعائرية تكون أقرب إلى الكهنوتية منها إلى الممارسة الإيمانية.

ثالثا: التواكل والاعتماد على قوى خارجة عن الذات. المجتمع العربي يستهلك أكثر مما ينتج، ولولا ما يستخرجه الغرب من خيرات باطن أرض العرب لبقي العرب في وضع اقتصادي أصعب بكثير مما يعانون منه الآن. هذا ينطبق على المجتمع الفلسطيني الذي أولى اهتماما بالمساعدات الخارجية أكبر بكثير من الاهتمام بتوسيع دائرة الإنتاج المحلي والاستفادة من الأرض. ينعكس هذا التواكل على مختلف تصرفاتنا بحيث من النادر أن ينجز أحدنا عمله بإتقان وفي الوقت المناسب. النجار لا يتقن عمله، وكذلك الطبيب والبناء والمهندس والمدرس والقائد. هممنا ثقيلة على القيام بالواجب ونفضل المماطلة والتسويف والتأجيل واختلاق المبررات والأعذار.

رابعا: السلطان الاقتصادي للقادر اقتصاديا. بالرغم من كل هذه الثغرات المذكورة أعلاه، إلا أن التسلط الاقتصادي سمة اجتماعية عامة تدمج الاجتماعي بالاقتصادي لترمي بثقلها على العلاقات داخل المجتمع. هناك عادة اجتماعية تقدس القدرة الاقتصادية للشخص وتفترض تبعية الآخرين له ولما يمكن أن يقدمه من منح ونعم. هذا يكرس فكر السيد والمسود، المتبوع والتابع، الملحوق واللاحق. القادر اقتصاديا آمر للآخرين ورأيه محترم وينتشر حوله العاجزون اقتصاديا والمنافقون والباحثون عن دعم أو فتات.

غياب الحرية وانعكاسه على المرأة

كل النقاط أعلاه تؤكد أن الإنسان حقيقة يتعرض لضغوط نفسية واقتصادية واجتماعية هائلة تسلبه ذاته وتلقيه بقوة في عالم الاغتراب. في مثل هذا الوضع تغيب الحرية إلى درجة كبيرة، وحيثما غابت الحرية تغيب القدرة على الاختيار، ويغيب بالتالي الإبداع. لا إبداع بدون حرية، ولا تقدم بدون إبداع. هذه هي النتيجة التي توصلت إليها الأمم التي نهضت وأصرت على التقدم. في وضع اللاحرية، يتحول الإنسان إلى أداة أو إلى منافق حلو اللسان خبيث القلب. إنه ممثل في حركاته وكاذب في معاملاته وميال للتآمر للإيقاع بالآخرين.

معاناة الأطفال والنساء في مجتمع القهر والإلغاء أشد وطأة من معاناة الرجال بسبب حالة الضعف الأكثر عمقا. النساء في مجتمعنا مستضعفات من مستضعفين لا يتمتعون بقدر كاف من الحرية مما يجعل المسألة أكثر تعقيدا. ومن المعروف تاريخيا أن معاملة غير الحر للآخرين أشد قسوة من معاملة الحر. فضلا عن أن الكثير من أساليب الفهلوة والتحايل التي يتطلبها مجتمع الاغتراب ليست في متناول الأطفال والنساء. نساء كثر يتعلمن فن الخداع والكذب والنفاق في مثل هذا المجتمع، لكن الرجال يتفوقون بسبب ذكوريتهم الطاغية.

من هنا تعاني المرأة من عدد من النتائج المترتبة أذكر منها:

أ- تعاني من الاغتراب العام الذي يعاني منه الجميع، وكذلك من غياب الحرية؛

ب- هي الطرف الأضعف اجتماعيا في الهرمية الاجتماعية وعليها أن تتلقى الأوامر والنواهي مما يجير شخصيتها حديا للأنماط الاجتماعية المحددة مسبقا؛

ت-هي الطرف الأضعف اقتصاديا بسبب غيابها عن الإنتاج مدفوع الأجر مما يولد لها شعورا بأنها عالة على الآخرين؛

ث-هي الطرف الأضعف جسديا مما يجعلها تتخوف الإهانة الجسدية؛

ج- هي الطرف المستهدف جنسيا، والذي ينظر إليه الرجل العربي بنوع من الهدف وليس الشريك. الرجل يحجز النساء خاصته بطرق متنوعة حتى لا يقعن فرائس النظرة الجنسية، بينما يحاول اختراق الحواجز للحصول على اللواتي لسن خاصته.

عانت المرأة العربية من نظرة دونية واستعيابية. صحيح أن حدة النظرة قد خفت بشكل ملحوظ لكنها ما زالت قائمة على نطاق المجتمع الأوسع. في هذا ما يزيد من حدة اغتراب المرأة وبعدها عن ذاتها ورؤية نفسها من خلال رؤية الرجل لها. أي أنها تعاني من اغتراب مزدوج. إنها مغتربة بفعل قوى المجتمع ومغتربة بفعل علاقتها الخاصة مع الرجل. وهي دائمة الرقابة الذاتية حتى لا تخل بقواعد السلوك المتوقعة منها. هناك وعي مستمر لديها بأنها تملك شيئا قد يأتي عليها بالعار وعليها مراقبته والمحافظة عليه.

وبسبب الحرص على مسألة الشرف التي يتم التعبير عنها ضمنا وصراحة، لا يسهل على المرأة أن تعبر عما تتعرض له. البوح يعرضها في كثير من الأحيان لتشويه السمعة أو للقمع، وهما أمران صعبان. يدفعها هذا إلى التقوقع الذي هو بالتحديد نقيض العمل العام والمشاركة السياسية. هذا سلوك يبنى داخليا بحيث تتحول المرأة في كثير من الأحيان لتنفيذه ضد نفسها وغيرها من النساء.

تعلمت المرأة بفعل كل العوامل المذكورة أعلاه أن تكون ضد نفسها بعناوين من الفضيلة واحترام الآخرين والشرف وما شابه ذلك. تعلمت أن تشك بقدراتها وأن تعامل نفسها بمنطق هامشي وأن تفقد الثقة بالأخريات وقدراتهن. داخلها يزدحم بمجمل من التفاعلات التثبيطية الاحتقارية التي تعرقل عملية الانطلاق نحو المجتمع الأوسع لتؤثر فيه فكرا وممارسة كما تتأثر.

المعيق السياسي

النظام السياسي هو ابن النظام الاجتماعي. النظام السياسي لا يبتدع أنماطا سلوكية وإنما يستغل الأنماط السلوكية السائدة لترسيخ نفسه. ولهذا فإن النظام السياسي العربي هو نظام تسلطي تقليدي لا يختلف كثيرا عن النمط القبلي في الإدارة. وإذا كان المجتمع قد بنى لنفسه أطرا سلوكية فإنه يجد من الصعب تحدي إفرازاته السياسية. وربما هذا ما يفسر تردد الشعوب العربية في قلب أنظمة الحكم على الرغم من استيائها منها. إنها أنظمة تتمشى مع النظام الاجتماعي-الاقتصادي السائد، وبالتالي تتمشى مع الفهم التقليدي للإنسان العربي لما يجب أن تكون عليه العلاقات.

المحصلة أنه إذا كان هناك لوم على النظام السياسي فإن مصدره الصفات القيادية. من المتوقع أن تقوم القيادة السياسية الخلاقة بتبني برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة من أجل بعث الحرية وحشد الطاقات والانطلاق نحو الإبداع والإنتاج. لكن النظام السياسي العربي بما فيه الفلسطيني يفضل الرتابة على حساب التغيير. هذا لا يساعد المرأة على الانطلاق ولا يفتح أمامها مجالات التغيير، وتبقى المحاولات الإنطلاقية محصورة على فئة قليلة من النساء تناضل من خلال القانون والقرارات الإدارية.

التوصيات

في ضوء ما سبق، أوصي بالتالي:

أولا: هناك أولوية لتطوير برامج ثقافية واجتماعية واقتصادية تهدف إلى تغيير الكثير من العادات والتقاليد التي تحاصر المرأة. هذه برامج، لا مفر، ستدخل في تناقض مع ما هو قائم في الكثير من الأمور، ولهذا من المفروض أن يكون البحث عن التغيير تدريجيا بحيث يستمر التغيير دون إحداث انشاقاقات اجتماعية. وحتى يكون التغيير الاجتماعي مقبولا بسرعة"معقولة" فإنه لا بد من أن يواكبه تغيير في توزيع الثروة وفتح أبواب الفرص المتكافئة وفرص العمل.

ثانيا: هناك ضرورة للتركيز على الفكر الإسلامي كأساس تربوي جوهري لما فيه من انطلاق بكل فئات المجتمع بمن فيهم النساء. الفكر الإسلامي يحرر الإنسان من العبودية والاغتراب، على عكس الفكر العربي المؤسلم والمعمول به الآن. أي أن هناك حاجة للعودة إلى الفكر الإسلامي الأصيل الذي لم تسيطر عليه العادات والتقاليد العربية.

ثالثا: البرامج المنشودة تتطلب مؤسسات عامة وأموالا لكي تجد طريقها إلى النور. هنا يأتي دور القيادة السياسية. إذا كانت القيادة السياسية خلاقة فإنها تسير في ركب التغيير لمعرفتها المسبقة أن الرتابة تعود إلى الماضي والتغيير ابن المستقبل. أما إذا كانت القيادة السياسية ابنة النظام الاجتماعي، فإنها تكون عاملا مهما في تثبيت التخلف. هنا تصبح مسألة خلع القيادة السياسية أولوية. لكن هذا الخلع مرتبط أيضا بمدى فهم الناس لأهمية القيادة السياسية في قيادة التغيير، هذا إن رغبوا هم بالتغيير.

رابعا: أوصي النساء النشيطات من أجل تحسين وضع المرأة وتبوء الدور الذي من المفروض أن تقوم به أن تركز على القيادة السياسية من أجل تطوير برامج مؤسسية نحو التغيير، التركيز على المجتمع الأوسع والانطلاق بين صفوف الرجال والنساء، والتأكيد على أهمية البرامج المدرسية في زراعة بذور التغيير. وأرى أن تركيز الحركة النسوية على القانون والقرار الإداري لا يكفي لأنه يحدث تغييرا في الشكل دون الجوهر.

الملاحظ أن أغلب الحركات النسوية في الوطن العربي قريبة من الأنظمة السياسية، والأنظمة لا تبخل عليها ببعض المساعدات أو التكريم. أعتقد ان هذا القرب يعرقل عملية التغيير ووضع البرامج. لكن من الواضح أن أغلب نساء الحركة النسوية في الوطن العربي ينحدرن من شرائح اجتماعية لها مصلحة مع النظام السياسي القائم، إلى درجة أن بعض زوجات الحكام يتصدرن الحركة النسوية. هذه حركات لا تقود إلى تغيير جوهري، وتبقى الكثير من نشاطاتها ذات صبغة حريرية وخيرية.

خامسا: تشكيل قوة اجتماعية وإعلامية لمناصرة الذين يأتون بالجديد في مواجهة السلطة المستفيدة من التخلف سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية. حتى الآن، تأخذ المناصرة طريق الموقف السياسي ولا تأخذ طريق المبدأ. أي أن مناصرة الأشخاص لا تتم مثلا لأنهم اعتقلوا بسبب آرائهم، ولكن لأنهم من حزبي أو من قبيلتي. هذا سلوك يضعف طموح التغيير.